

اسم المقال: المتغير الصيني في العلاقات السعودية - الإيرانية

اسم الكاتب: م.د. هديل حربى ذارى

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7667>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 09:14 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناءمجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



المتغير الصيني في العلاقات السعودية - الإيرانية^٧

The Chinese variable in Saudi-Iran relations – intention

Dr.hadeel harbi thare

* م.د هديل حربي ذاري *

• الملخص :

شهدت علاقات الصين مع دول منطقة الخليج العربي تطويراً في ظل التطور المتنامي الذي تمر فيه تلك العلاقات ضمن الاطار العالمي الجديد ، هذا الاطار يقوم على انشاء نظام عالمي متعدد القطب تكون فيه المشاركة من الدول الناشئة امراً ضرورياً ومهماً ، فمنذ أن أعلنت إيران وال سعودية في اذار 2023 ، استئناف علاقتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ 2016، بعد مفاوضات قادتها الصين، توالت ردود الفعل العربية و الدولية حول أثر هذا الاتفاق والبعد الذي يحمله فيما يتعلق بعلاقات الصين ونفوذها في المنطقة، إذ عدت الصين الاتفاق بمثابة " نصر للحوار ونصر للسلام" ، مؤكدة إنها ستواصل لعب دور بناء في التعامل مع القضايا الشائكة في العالم وستظهر تحليها بالمسؤولية بصفتها دولة كبرى ، ما اثار هواجس الولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما ان الوساطة جاءت بالتزامن مع علاقات متوتة بين إيران والغرب بسبب ملفها النووي ، ورغبة سعودية باتخاذ خطوات أكثر استقلالية تجاه علاقتها مع الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية بعد توتر علاقتهما ، لا سيّما في ملفات النفط وحقوق الإنسان .

• الكلمات المفتاحية : الصين ، السعودية ، ايران ، الاتفاق السعودي الايراني .

• Abstract:

China's relations with the countries of the region have witnessed development in light of the growing development that relations between China and the countries of the Arabian Gulf region are undergoing within the new global framework. This framework is based on the establishment of a multipolar global system in which participation from emerging countries is necessary and important. Since Iran and Saudi Arabia announced In March 2023, their diplomatic relations severed since 2016 were resumed, after negotiations led by China. Arab and international reactions continued regarding the impact of this agreement and the dimension it carries with regard to China's relations and influence in the region, as China

٧ تاريخ التقديم : 2024/9/13 تاريخ النشر: 2024/12/31

٧ تاريخ القبول: 2024/11/9

* تدريسية في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين. hadeel@nahrainuniv.edu.iq

"This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Commons" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

considered the agreement a “victory for dialogue and a victory for peace,” emphasizing It will continue to play a constructive role in dealing with thorny issues in the world and will demonstrate its responsibility as a major power, which raised the concerns of the United States of America, especially since the mediation came in conjunction with tense relations between Iran and the West due to its nuclear file, and a Saudi desire to take more independent steps regarding its relations with... The United States and its foreign policy after the tension in their relations, especially in the oil and human rights issues.

- **Keywords:** China, Saudi Arabia, Iran, the Saudi-Iranian agreement.

• المقدمة :

ارتبط الاداء الاستراتيجي للصين بالتفكير الاستراتيجي لقوى الفاعلة المنافسة الراغبة في التغيير ، لأحلال نظام بديل عن النظام المعمول به ؛ لذا اعتمد ادائها الاستراتيجي في اي منطقة تنافس عليها في العالم ، على الربط بين اهدافها القومية وتنفيذها بأكثر من اداة وتحقيقها عبر مجموعة من الاستراتيجيات المتخصصة أمنية ، وعسكرية ، وسياسية ، واقتصادية ، التي تشكل في مجموعها قوام الاستراتيجية القومية الشاملة للدولة ، تجاه اي منطقة تكون ذات اهمية في استراتيجيتها القومية ، اذ يتم فيها استخدام الموارد المتاحة للدولة ، لتحقيق الغاية القومية والاهداف الحيوية للدولة في ظل استيعاب التصور الشامل للبيئة المحيطة من فرص وتحديات ، وفق قواعد وابعاد اللعبة الدولية .

بالنسبة لمنطقة الخليج العربي ، لطالما عدت الصين هذه المنطقة من العالم ، منطقة ثانوية وقليلة الاهمية ، اما اليوم ، فقد احتلت هذه المنطقة اهمية كبيرة في حسابات الامن القومي الصيني ، إذ فضلا عن اهمية هذه المنطقة الاقتصادية ، عُدت تحركات الصين تجاه المنطقة كنوع من رد الفعل الصيني على سياسة "إعادة التوازن" الذي تفرضه الولايات المتحدة على آسيا ؛ لذا سعت الصين الى ربط دول منطقة الخليج العربي معها اقتصادياً ، لاسيما وان الولايات المتحدة تهيمن على هذه المنطقة ، من خلال وجودها العسكري ونفوذها الجغرافي السياسي الكبير، لذا عملت الصين على اقامة تعاون اقتصادي مربح مع دول المنطقة ، يستهدف التعاون في البنية التحتية للتجارة والنقل ، مع تعزيز مصالح الأمن القومي الصيني الشامل في الوقت نفسه ، لاسيما مع وجود تنافس اقليمي بين دول المنطقة ، وبالذات التنافس السعودي - الإيراني ، السعودية القريبة من الولايات المتحدة ، وإيران التي تربطها علاقات جيدة مع الصين ؛ لذا ادركت الصين إن

النجاح في التغلب على التفاف الإقليمي السعودي - الإيراني في سياق الهيمنة الأمريكية ، هو أمر حيوي لتوسيع مشاركتها في منطقة الخليج العربي.

• الإشكالية :

الإشكالية التي انطلق منها البحث تمثل في ان " تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن التزاماتها تجاه منطقة الخليج العربي عُد ابرز العوامل الداعمة الى اعادة التفكير في علاقات القوى الإقليمية المتصارعة تاريخياً ، لاسيما بعد ان كان التحالف مع الولايات المتحدة هو الخيار الذي لجأت إليه المملكة العربية السعودية الإيرانية كونها عاجزة عن حماية أنها الوطني منفردة و مجتمعة ، للتعامل مع التهديد القادم من ايران ، إذ مع شروع الولايات المتحدة في رفع يدها تدريجيا وتغيير أولوياتها الاستراتيجية من منطقة الشرق الأوسط ، مُتخلية عن التزاماتها التقليدية تجاه حلفائها العرب ، وتاركة إياهم وجهاً لوجه ضد إيران ، وجدت الصين فرصتها للعب دور دبلوماسي بين الجانبين لاسيما وان المنطقة تمثل لها مصدر مهم للطاقة لاستمرار عجلة تتميزها ".

• الفرضية :

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان مصالح الدول الكبرى تحرك سياساتها الخارجية ، وان الدول الصغرى التي تعتمد على القوى الخارجية في تحقيق امنها تتأثر بشكل كبير في حالة حصول أي متغيرات في النظام الدولي ، بناءً على ذلك فإن بوصلة سياساتها الخارجية ستتوجه نحو الطرف الأكثر بروزا في الساحة الدولية "

وهذا ما ينطبق على حالة البحث ، اذ مثل تغير أولويات الولايات المتحدة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تجاه حلفائها العرب، لحظة مفصلية في الإدراك الأمني في المنطقة لاسيما من قبل الجانب السعودي، ما شكل تحول في الاستراتيجية الأمنية لدول المنطقة والتوجه نحو توسيع شركائهما الأمنيين والعسكريين، بما في ذلك تعزيز تعاونها الأمني مع الصين ، الامر الذي فسح المجال للصين لأداء دور سياسي ودبلوماسي اكبر في المنطقة توج باتفاق التصالح السعودي الإيراني ، ما عد بداية لتطور الجهود الدبلوماسية الصينية في منطقة الخليج العربي .

• هيكلية البحث : وفقاً للفرضية والإشكالية المطروحة سيتمتناول البحث في ثلاثة مباحث ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، إذ سنتناول في المبحث الاول الادراك الاستراتيجي الصيني لمنطقة الخليج العربي

(السعودية وإيران) ، أما في المبحث الثاني سيتم الإشارة إلى أهم الأهداف والمصالح الصينية في منطقة الخليج العربي ، أما المبحث الثالث ستنطرق إلى الدور الصيني في المنطقة .

أولاً: الأدراك الاستراتيجي الصيني لمنطقة الخليج العربي (السعودية وإيران)

ستتناول في هذا المبحث الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في التوجه الاستراتيجي الصيني ، وماهية أبعاد تلك الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية ، ثم نستخلص أهم المصالح والأهداف الصينية في منطقة الخليج العربي . في ضوء المطالب الثلاثة الآتية:

1- رؤية الصين الاستراتيجية تجاه منطقة الخليج العربي

مع بداية القرن الحادي والعشرين ، بدأت الصين الاعتماد في علاقاتها مع دول الخليج العربي على الحضورين السياسي والدبلوماسي ، إذ فضلا عن كونها شريكا اقتصادياً ، حاولت الصين أن تظهر نفسها شريكاً سياسياً مهماً ، وقوة كبرى لتعزيز التأثير الذي تسعى إليه ، الذي لا يزال ضعيفا في المسائل الإقليمية ، لذا شكلت منطقة الخليج العربي ، هدفاً لتحقيق مصالحها الوطنية ، لاسيما ان ما تستورده الصين من الطاقة من منطقة الخليج العربي بلغ 50 % من محمل وراداتها ، لذا عدت الصين منطقة الخليج العربي جزءاً من أنها القومي ؛ لاسيما مع ادراكتها سعي الولايات المتحدة الأمريكية وبشتى السبل ، لممارسة سياسة التضييق على إمدادات الطاقة إلى الصين من الخليج العربي مروراً بمضيق ملقا ، فضلاً عن افتعال الازمات في المنطقة ، لذا ما يثير قلق الصين تجاه أمن الطاقة ، الذي لا يتتوفر في ظل عدم استقرار الأوضاع في منطقة الخليج العربي ⁽¹⁾ . نتيجة لذلك ، تكونت الرؤية الاستراتيجية للصين تجاه منطقة الخليج العربي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، من خلال اربعة اعتبارات ⁽²⁾ :

- أ- تنظر الصين إلى منطقة الخليج العربي على أساس أنها ساحة لمنافسة القوى العظمى والإقليمية .
- ب- تعد منطقة الخليج العربي مصدراً للطاقة المستوردة ، ومنطقة مهمة للتجارة والاستثمار الصيني .
- ج- أصبحت المنطقة امتداد للجوار الصيني المباشر بسبب الروابط العرقية والدينية .
- د- ان الصين ترى ان المنطقة مفترق طريق جغرافي استراتيجي عالمي .

⁽¹⁾ اسراء شريف الكعوب ، " التوجه الصيني نحو منطقة الخليج العربي " ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات ، بغداد ، العدد (9) ، 2020 ، ص 127 .

⁽²⁾ المصدر نفسه ، ص 128 .

وتور علاقات الصين مع بلدان الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين حول محورين أساسين : تمثل الأول ؛ في التعاون العسكري (مبيعات الأسلحة) بوصف أن سوق الشرق الأوسط ، ومنها منطقة الخليج العربي سوقاً واعدة ومهمة للسلاح والصناعات العسكرية والمدنية الصينية ، أما المحور الثاني ؛ فهو محور النفط والطاقة ، اللذان يشكلان مصدرين أساسيين للصناعات الصينية⁽¹⁾ .

وعليه ، تقوم الرؤية الاستراتيجية الصينية تجاه دول الخليج العربي على أساس إن هذه العلاقة علاقة استراتيجية ، ولابد من تعزيزها أكثر في جميع المجالات ؛ لذا اعتمدت الصين في الخليج العربي على استراتيجية بناء علاقات اقتصادية مع جميع الأطراف الإقليمية ، بغض النظر عن الخصومات القائمة ، فعندما يتعلق الأمر بالخليج ، فإن النهج الصيني مدفوع بشكل أساسي بحاجة الصين للطاقة وتوسيعها الطموح من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI) ، والاستثمارات الصينية في المنطقة⁽²⁾ ، إذ نجدها تسير وفق نسق واضح ، بينما في علاقتها السياسية تبدو متراقبة ومتدخلة ، بحسب مصالح الصين من جهة وطبيعة العلاقات التي تربطها بدول الخليج العربي من جهة ثانية ، مثلاً ، تقيم علاقات قوية مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ومنافستهما الخليجية الأخرى الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، هذا النوع من العلاقات يفرض على الصين اتباع استراتيجية مرنّة وحذرة تجاه تلك الدول التي لا تمتلك استراتيجية واحدة أو رؤية مشتركة ، بما يتاسب مع مصالحها واهدافها الاستراتيجية المعلنة أو غير المعلنة⁽³⁾ .

نتيجة لذلك ظلت الصين حتى وقت قريب متربدة في الانخراط في النزاعات الإقليمية ، إذ تجد الصين إن عدم انخراطها السياسي في المنطقة هو أمر مهم ، لكنها تظل محاذية في تباينات القوى الإقليمية ، على الرغم من الطبيعة الإستراتيجية للبنية التحتية والروابط الاقتصادية ، التي أقيمت تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق،

⁽¹⁾ حكمات العبد الرحمن ، "الصين والشرق الأوسط : دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة" ، (بيروت : المركز العربي للابحاث ، 2020) ، ص 385 .

⁽²⁾ Julia Gurol and Jacopo Scita , " China's Persian Gulf strategy: Keep Tehran and Riyadh content" , Atlantic Council , Jan 24 2020 , available at :

<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/chinas-persian-gulf-strategy-keep-tehran-and-riyadh-content/>

⁽³⁾ حكمات العبد الرحمن ، "الصين والشرق الأوسط : دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة" ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .

وهذا يسمح للصين توسيع أنشطتها الاقتصادية والعسكرية في بيئة تنافسية للغاية ، دون الوقوع في مستنقع الاضطرابات الإقليمية والسياسية والأمنية ، ومع ذلك يبدو أن نجاح هذه الاستراتيجية وتوطيدها مرتبط بأدنى درجة من الاستقرار في الخليج العربي⁽¹⁾.

ما تقدم يمكن القول ، إن الصين لا تمتلك استراتيجية متكاملة ، لكن لديها أولويات استراتيجية متعددة في منطقة الخليج العربي ، تتناسب مع مصالحها وعلاقتها بدوله والقوى الفاعلة فيه على حد سواء ؛ كمواصلة التنمية الاقتصادية ، ولاسيما ضمان استمرار الطاقة ، في سعيها إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي للطاقة ، وتحقيق أمنها الطاقوي ، وتحديث جيشها ، في الوقت الذي تركز على استثمار جوانب ضعف النفوذ الأميركي نتيجة الحرب في أفغانستان والعراق ، والفشل في إيجاد حل لملف النووي الإيراني ، والموقف الشعبي المعادي للولايات المتحدة في أغلبية دول المنطقة ، للحد من النفوذ الأميركي وتوسيع النفوذ الصيني فيه⁽²⁾.

2- المملكة العربية السعودية في الارادات الاستراتيجي الصيني

تُعد الصين شريكاً سياسياً جذاباً لدول الخليج العربي ، لما تميزت به الصين من اتباعها نهجاً توافقياً في علاقاتها الدولية ، فضلا عن التقدير الكبير لدول الخليج العربي من موقف الصين وإصرارها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واحترام سياستها .

تكمّن اهداف الصين السياسية في منطقة الخليج العربي في استمرار موازنة نفوذ الولايات المتحدة ، والحصول على موارد الطاقة ، فضلا عن رغبتها في توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي إلى بعد من جوارها الإقليمي المباشر في منطقة آسيا الباسيفيك ، عبر تطوير علاقتها مع قوى إقليمية كبرى في منطقة الخليج العربي ، فضلا عن الدول الخليجية الأخرى ، إذ تتمتع السعودية وإيران ، التي تعدان القوتان الإقليميتان في المنطقة ، بإهمية خاصة بالنسبة للصين ، وعليه اقامت الصين ما وصفته بـ (شراكات استراتيجية) مع تلك الدول ، إذ في الوقت التي تعد السعودية حليفاً أساسياً في المنطقة للولايات المتحدة ،

⁽¹⁾Julia Gurol and Jacopo Scita , Op.Cit.

⁽²⁾ Margaret Dunsmare , " Chinese Involvement in the Middle East Implications for the United States" , University Honors in International Relations , School of International Service Honors Capstone , 2013. p . 2.

تجمعها علاقات وثيقة مع الصين ، بالمقابل تعد إيران خصماً للولايات المتحدة ، وهي في الوقت نفسه حليفاً للصين، ما يعطي الصين فرصة لموازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة ككل (منطقة الشرق الأوسط)⁽¹⁾؛ لذا، بدأت الصين تتبع مجموعة من السياسات، لضمان تحقيق هدف الموازنة السياسية في المنطقة ولعل أهمها⁽²⁾:

أ- إقامة علاقات دبلوماسية مع دول المنطقة المنتجة للنفط ولاسيما السعودية ، في مقابل تخليها نوعاً ما عن علاقاتها بإيران .

ب- تقوية علاقتها مع الولايات المتحدة ، وعدم مواجهتها في منطقة الخليج ، إذ إن المصلحة المشتركة بينهما تدور حول ضرورة الحفاظ على الامن والاستقرار فيها ، لضمان امن امدادات الطاقة الى العالم وبضمنها الصين .

ج- العمل الدبلوماسي بإبعاد المنطقة عن حرب جديدة تؤثر في إمدادات النفط ، من خلال دعوتها إلى ضرورة حل الخلاف القائم بين الغرب وإيران حول برنامج الأخيرة النووي بالطرق السلمية .

3- إيران في المدرك الاستراتيجي الصيني

مع تحول الصين من مصدر إلى مستورد للنفط عام 1993، على خلفية النمو الاقتصادي للصين ، جاءت أهمية إيران كونها مصدر مهم للنفط في منطقة الخليج ، وبالرغم من ان السياسة الصينية تجاه إيران ارتبطت برؤيتها لمصالحها في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة ، ومنطقة الشرق الأوسط عموماً ، التي لا تزال تؤسس على مبادئ التعايش السلمي التي اعلنها الصين قبل عقود مضت ، فإن سياسة الصين تجاه إيران تأثرت بثلاثة عوامل هي ؛ طبيعة العلاقات الصينية - الأمريكية ، وسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، ثم الفرص التي استطاعت الصين من خلالها تطوير علاقاتها مع إيران ، وعلى نحو خاص خلال مرحلة فرض العقوبات الأمريكية جراء برامجها النووية⁽³⁾ .

إذ تعمقت العلاقات الصينية - الإيرانية ؛ بسبب انتهاج الولايات المتحدة :

(1) أندره سكوبيل وعليظا نادر، " الصين في الشرق الأوسط : التنين الحذر" ، (كاليفورنيا : مؤسسة راند ، 2016) ، ص12.

(2) عدنان خلف حميد ، " السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي " ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2017) ، ص 240 .

(3) أشرف محمد كشك ، " الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج : معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ " ، مجلة آراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد (106) ، 2016 ،

أولًا ؛ سياسة العقوبات تجاه إيران والصين، حيث رفضت الصين إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، كما وقعت الصين مع إيران اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة عام 2015 ، ورفعت مستوى التبادل التجاري والاستثماري مع إيران ، ورفضت الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وعودة العمل بالعقوبات ضد إيران 2018 ، وثانيها ؛ اتباع الولايات المتحدة سياسة التطويق المزدوج تجاه العملاق الصيني الصاعد في شرق آسيا للحفاظ على موقعها في قيادة النظام الدولي، وإيران القوة الإقليمية في الشرق الأوسط للحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل، وضمان تقارب القوة بين الفواعل الإقليمية⁽¹⁾ . وفي الوقت الحاضر تُعد إيران البديل الخليجي القوي، والحليف الموثوق به ضدّ السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً ، ومنطقة الخليج العربي خصوصاً ، فالمعارضة الإيرانية للهيمنة الأمريكية من الأسس الأيديولوجية للجمهورية الإيرانية، وبالتالي فإن ثمة قيمة إستراتيجية في مساعدة إيران على تطوير قدراتها، بما يمكنها من التصدي للهيمنة الأمريكية على موارد المنطقة ، كما أنها تمثل فرصةً حقيقةً وبوابةً لتأمين موطن قدم إستراتيجي للصين في الخليج العربي ، وفي آسيا الوسطى، وكذلك توفر ورقة ضغط للصين ضدّ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، مقابل امتلاك الولايات المتحدة أوراق ضغط ضدّ الصين في شرق آسيا⁽²⁾.

وبقدر إدراك الصين لأهمية إيران كحليف تجاري وسياسي موثوق في منطقة الخليج العربي ، بنفس القدر تدرك الصين أن انعدام الأمن في الخليج العربي ، سيعرض مصالحها للخطر حتماً ، من قبل الولايات المتحدة في أكثر من منطقة ، لاسيما في منطقة الخليج العربي ، إذ إنَّ عدم الاستقرار في المنطقة يهدد سفن التجارة الصينية ، وخطوط إمداد الطاقة ، وهو ما يجعل الصين تُفضل خيارَ الأمن الجماعي في الخليج العربي ، في ضوء أهمية دول الخليج وإيران إستراتيجية للصين ؛ حتى أنَّ الصين وهي تبذل جهوداً لتأمين موارد طاقةٍ من منطقة بحر قزوين كبديل للنقط الشرق أوسطي ، فإن إيران تشكِّل حلقةً رئيسةً ، لعبور أنابيب النفط ، لنقل الطاقة من منطقة بحر قزوين إلى الصين ، وهو ما يكشفُ عن مصلحةٍ كبيرة للصين في حفاظها على شراكة إستراتيجية قوية مع إيران⁽³⁾ .

⁽¹⁾ عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي ، احمد شمس الدين ليلة ، " العلاقات الصينية - الإيرانية : آفاق الشراكة الإستراتيجية في عالم متغير " ، مجلة الدراسات الإيرانية ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، العدد (11) ، 2020 ، ص ص 70 – 71 .

⁽²⁾ John W. Garver, Is China Playing a Dual Game in Iran?, May,20.2020, <http://cutt.us/Wneyt>

⁽³⁾ عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي ، احمد شمس الدين ليلة ، المصدر السابق ، ص 93 .

وعليه تم توقيع الصين مع إيران " اتفاق التعاون الشامل " لمدة 25 عاما ، في 27 آذار / مارس 2021، من جانب وزيري خارجية البلدين ، بعد أن أعلنت الحكومة الإيرانية موافقتها على مسودة "اتفاق التعاون الشامل" ، في 21 حزيران / يونيو 2020 ، كجزء من "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" الموقع بينهما في آذار / مارس 2015 ، وتهدف الصين من هذا الاتفاق إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية ، تتمثل بـ تأمين تدفقات النفط ، و توفير البيئة المناسبة لنجاح مبادرة الحزام والطريق ، فتح أسواق جديدة لصادرات السلاح ، موازنة النفوذ الأمريكي ؛ وتمثل إيران هنا ورقة مهمة ، لعوامل تتعلق بطبيعة العلاقات الإيرانية - الأمريكية ، وطبيعة منطقة الخليج العربي ، بوصفها منطقة نفوذ تقليدي للولايات المتحدة ، فضلاً عن أهمية المنطقة بالنسبة للصين كمصدر مهم لوارداتها النفطية ، ويزيد من أهمية إيران أيضاً ، امتلاكها عدد من الموانئ المطلة على الخليج العربي و مضيق هرمز ، والمسطحات المائية المرتبطة بالمحيط الهندي، ذات الأهمية الاستراتيجية للتجارة الدولية ⁽¹⁾.

اما بالنسبة لإيران فأن هناك ثلاثة اهداف أساسية تسعى لتحقيقها من خلال الاتفاق مع الصين وهي؛ معالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة ، التي يعاني منها الاقتصاد الإيراني ، بسبب العقوبات الأمريكية ، لاسيما بعد فشل إيران في ضمان استمرار الاستثمارات الأوروبية ، وعدم فعالية الآليات الأوروبية للتغلب على هذه العقوبات ، لاسيما "آلية دعم التبادل التجاري" (إنستيكس) ^(*) ، وموازنة الضغوط الأمريكية على خلفية التدهور الذي شهدته العلاقات الإيرانية - الأمريكية عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في

⁽¹⁾ محمد فايز فرات ، " اتفاق التعاون الشامل بين الصين وإيران: التداعيات الاستراتيجية والخيارات المتاحة " ، مركز الإمارات للسياسات ، 4 أيار 2021 ، متاح على الموقع : <https://epc.ae/ar/topic/aitifaq-altaeawun-a>

^(*) هي آلية مالية أنشأتها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في يناير 2019، لتسهيل المعاملات المالية مع إيران في ظل العقوبات الأمريكية التي فرضت عليها عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو 2018. وقامت الآلية على توفير قناة للشركات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على معاملاتها المالية مع إيران، سواء من خلال نظام المقايضة للبضائع والمدفوعات، أو من خلال إجراء المعاملات التجارية بعملات غير الدولار. لكن الآلية واجهت مشكلات كثيرة. فضلاً عن حول عدم رضا إيران عن هذه الآلية وعدم فعاليتها أنظر: Islamic Republic News Agency (IRNA), "INSTEX and damaged European prestige", 6 March 2021. <https://en.irna.ir/news/84253795/INSTEX-and-damaged-European-prestige> ; "Iran's Ambassador to UN Says INSTEX Mechanism Failed to Meet Its Goal Over Past Two Years", SPUTNIK, 21 Dec. 2020. <https://sputniknews.com/middleeast/202012211081521921>.

آيار/مايو 2018 ، وما تبع ذلك من تطبيق الولايات المتحدة سياسة "الضغط القصوى" على إيران بهدف إجبارها على قبول التفاوض على نسخة معدلة من الاتفاق النووي ، فضلا عن النفاذ إلى صادرات السلاح الصينية ، إذ من المتوقع أن يزداد حجم الطلب الإيراني على السلاح ، ورغم أن إحصاءات ورادات السلاح الإيرانية ، خلال العقدين الأخيرين تشير إلى أن روسيا تمثل المصدر الأول لهذه الواردات ، لكن الصين تمثل المصدر الثاني مباشرة بعد روسيا⁽¹⁾ .

من جانب آخر ، إن النفط الذي تستورده الصين يمر خلال الطرق البحرية التي تفصل بين شنغيه وإمباسق هرمز ، التي تسسيطر عليها البحرية الأمريكية ؛ الامر الذي يفسر سعي الصين إلى التخلص من الحصار والتطويق الأميركي المحتمل في حالة حدوث أي ازمات او تصعيدات ، من خلال إقامة علاقات وثيقة مع دول نفطية لا تقسم علاقتها بالواد تحاه الولايات المتحدة ، كما هو الحال في علاقتها مع ايران ، ما يثير قلق الولايات المتحدة من قيام الصين بالاستثمار في نفط دول ليست صديقة للغرب ، ما يؤدي إلى إغلاق الباب أمام الاحتكارات الغربية من جهة ، وإلى تأثير السياسة الصينية في هذه الدول من جهة أخرى⁽²⁾.

هذا السلوك الصيني فسر توجهها نحو ايران ، إذ على الرغم من فرض الولايات المتحدة عقوبات على استيراد النفط الإيراني في آيار/مايو 2019 ، واصلت الصين استيراد كمية صغيرة ولكنها ثابتة من النفط الإيراني ، ووفقاً للتقارير ، استوردت الصين حوالي 186 الف برميل يومياً في حزيران/يونيو 2019 من إيران ، ثم انخفض إلى 105 الف برميل يومياً بحلول آب/أغسطس 2019 ، وبهذا عدت الصين بـاستيرادها النفط الإيراني بمثابة شريان حياة لإيران ، في تحدي لعقوبات النفط الأمريكية جزئياً كمحاولة لإرضاء إيران ، وتجنب صراع واسع النطاق في الخليج العربي ، ما يؤثر في امدادات الطاقة⁽³⁾.

وعليه ، هذه العلاقات التي تقييمها الصين مع دول غير صديقة للغرب ، أثارت قلق الولايات المتحدة ، التي تخشى أن تترجم تلك العلاقات إلى تحالفات سياسية ضدها .

⁽¹⁾ محمد فايز فرات ، " اتفاق التعاون الشامل بين الصين وإيران: التداعيات الاستراتيجية والخيارات المتاحة" ، مركز الامارات للسياسات ، 4 آيار 2021 ، متاح على الموقع : <https://epc.ae/ar/topic>

⁽²⁾ Chaoling Feng , "Embracing Interdependence : The Dynamics of China & the Middle East" , Brookings Doha Center , April 2015 .p.12.

⁽³⁾ Julia Gurol and Jacopo Scita , Op.Cit.

ثانياً: المصالح الصينية في منطقة الخليج العربي

مع تزايد الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي لاسيما مع تأكيد الصين بأن المنطقة تعد مجالا جغرافيا حيويا تمثل نقطة ارتكاز استراتيجي لتحقيق طموحاتها الاستراتيجية كقوة صاعدة في النظام الدولي ، لذا فإن أهم المصالح التي يمكن ان تتحققها الصين من تطور علاقاتها مع دول المنطقة من أجل تعظيم مصالحها واجندتها على المستوى الاقليمي والعالمي الاتي :

1- ضمان امن الطاقة لاسيما وان دول المنطقة تعد مصدر مهم للنفط ، اذ تمتلك اكثرا من ثلثي الاحتياط العالمي من النفط ، الذي مثل السلعة الاستراتيجية المهمة التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي .

2- الوصول إلى الأسواق : تُعد أسواق دول الخليج العربي جذابة للشركات الصينية ، لاسيما فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية ، وتصدير السلع الاستهلاكية ، نتيجة ارتفاع معدلات الدخل الفردي التي تعد الأعلى عالمياً ، وهنا تجدر الاشارة الى إن دول الخليج العربي تعد من الاقتصادات الكبيرة في العالم ، إذ تبلغ تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.4 تريليون دولار في عام 2016 ، في حين تمثل السعودية أكبر اقتصادات منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وهي عضو في "مجموعة العشرين G20"⁽¹⁾ .

3- حماية خطوط الملاحة : اذ يعد هدف حماية الملاحة البحرية الدولية القريبة من المياه الخليجية ، لاسيما حماية المضائق الدولية التي تمر عبرها مصادر الطاقة (مضيق باب المندب و مضيق هرمز) ، فضلا عن ابعاد خطر القرصنة البحرية والتواترات الاقليمية ، من خلال التواجد الصيني القريب من تلك المناطق ، من اهم الاهداف التي تخدم المصالح الصينية والمرتبطة بهدف حماية سفنها التجارية ، والمحافظة على امن الطاقة⁽²⁾ ، نظرا لاشتداد التنافس الدولي على تلك المنطقة .

4- تفعيل نظرية الاستراتيجية الجغرافية (المجال الحيوي) : تهدف الصين الى توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي الى ابعد من جوارها المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، فضلا عن سعيها لتطوير علاقات مع قوى كبيرة او قوى إقليمية أخرى ، كجزء من استراتيجيتها للامن القومي ، لذا عدت

⁽¹⁾ World Economic Outlook Databases (WEO) ", The International Monetary Fund (IMF)" , at : <https://goo.gl/r9a3GY>

⁽²⁾أندرو سكوبيل و علي رضا نادر ، مصدر سبق ذكره ، ص 8 .

الصين الخليج العربي أحد أهم تلك المناطق ، بسبب موارد الطاقة الوافرة فيه ، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي المركزي المهم⁽¹⁾ .

5- ان تطوير العلاقات الصينية مع دول منطقة الخليج العربي قد يدفع دول إقليمية أخرى للتفاعل إيجابا مع الدبلوماسية الصينية ، وبالتالي قد تتمكن الصين من زيادة نفوذها السياسي في الشرق الأوسط .

6- تطوير النفوذ الصيني على المستوى العالمي عبر الدول التي تقع على خط "مبادرة الحزام والطريق" بحيث تكون دول منطقة الخليج حلقة وصل بين الصين ودول قارة أوروبا وأفريقيا نظراً لموقعها الرابط بين القارات الثلاث ، لاسيما وإن منطقة الخليج تمثل نقطة تقاطع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين

ثالثاً: التحرك الدبلوماسي الصيني في منطقة الخليج العربي (الاتفاق السعودي - الإيراني)

يعد الاتفاق السعودي - الإيراني بوساطة صينية ، في 10 آذار / مارس 2023 *، الحدث البارز في منطقة الخليج العربي منذ عقود ، وذلك لأهمية دور كل منهما في العلاقات الدولية ، فضلاً عن أهمية وتعاظم دور الصيني عالميا ، فمنذ أن تركت الولايات المتحدة الأمريكية فراغاً في الشرق الأوسط استطاعت الدبلوماسية الصينية الاستفادة من ذلك وبكلفة بسيطة ، فكان الاتفاق السعودي-الإيراني ، نقطة نجاح دبلوماسي صيني، تَوَجَّ جهود فرقاء إقليميين توَسَّطوا بين السعودية وإيران على مدى المدة الماضية، سواء عُمان أو قطر أو العراق ، إذ تحاول الصين بوساطتها هذه التأكيد على مبادئها في مبادرة الأمن العالمي التي سبق أن روجت لها كأحد سبل إصلاح النظام الدولي الحالي، إذ أكدت فيها "أن التحديات التي تواجه البشرية تستلزم التعاون الشامل والمستدام، وبناء السلام عبر إنشاء هيكل أمني متوازن يقدم نهجاً جديداً للقضاء على أسباب الصراعات الدولية، وتحقيق الاستقرار والأمن دون توجه أحادي القطبية وإنما عبر تعددية تعاونية" ، من هذا المنطلق حاولت الصين التقرب من الدول التي تتبنى وجهة نظرها حول النظام

⁽¹⁾ المصدر نفسه ، ص 9 .

* شهدت العاصمة الصينية بكين خلال الفترة من 6 إلى 10 مارس/آذار من العام 2023 ، محادثات مكثفة بين وفدي البلدين برئاسة كلٍ من وزير الدولة عضو مجلس الوزراء ومستشار الأمن الوطني في السعودية مساعد بن محمد العيبان ، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران علي شمخاني ، وجرى خلالها الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران ، وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتها خلال شهرين .

ال العالمي المبنية على اساس مواجهة التوجهات الغربية أو الأمريكية تحديداً¹. ويمكن القول ان هنالك عددا من العوامل دفعت الى تسريع اتمام ونجاح هذا الاتفاق اهمها :²

أولاً: ازدياد التوتر في العلاقات الصينية - الأمريكية ، إذ شهدت علاقات الولايات المتحدة والصين توترًا كبيراً بداية عام 2023 ، زاد منه حدث اكتشاف منطاد التجسس الصيني فوق الأرضي الأميركي وإسقاطه بطائرة عسكرية، ومن ثم إعلان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلين肯 إلغاء زيارة للصين كانت تهدف لصلاح العلاقات، فضلاً عن التوتر التقليدي حول تايوان على خلفية تقديم الولايات المتحدة دعماً سياسياً وعسكرياً لها، واستمرار أعضاء الكونغرس في زيارتها، وتوطيد الولايات المتحدة علاقاتها بجيران الصين بإنشاء تحالف رباعي مع اليابان وأستراليا والهند، وتحالف ثلاثي مع بريطانيا وأستراليا.

ثانياً: التقدم في البرنامج النووي الإيراني ، إذ بعد توقف مفاوضات فيما حول الملف النووي الإيراني ، اشارت تقديرات أميركية إلى أن إيران زادت من وتيرة العمل في برنامجها النووي ، كما أشار تقرير لوكالة الطاقة الذرية الدولية أنه تم العثور على جزيئات من اليورانيوم المخصب بنسبة 83.7%، أي أقل بقليل من 90% اللازمة لإنتاج قنبلة ذرية، بمصنع فوردو الواقع تحت الأرض ، ما دفع بذلك بمدير الوكالة رافائيل غروسي لزيارة سريعة لايران للتوصل الى حل الخلافات العالقة بين الطرفين .

ثالثاً: ظهور توجه جديد للاستراتيجية السعودية ، لاسيما مع تراجع العلاقات السعودية - الأمريكية ، حيث مثل إعلان تحالف "أوبك بلس" في أغسطس/آب عام 2022 ، تخفيض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً، أو ما يعادل حوالي 2% من الطلب العالمي، ضربة قوية للولايات المتحدة من المملكة العربية السعودية، وعدته الولايات المتحدة بمثابة انتصار لتجهيز الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برفع أسعار النفط لمواصلة تمويل الحرب في أوكرانيا ، اذ رفضت السعودية الاستجابة لطلب الولايات المتحدة بتأجيل قرار خفض إنتاج النفط ، وهو ما عدته الولايات المتحدة نقطة بداية جديدة لعلاقات إستراتيجية بين البلدين.

¹ فردوس عبد الباقى ، "ماذا يعني توسط الصين لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران؟" ، المرصد المصري ، 10 مارس / اذار 2023 ، متاح على الرابط : <https://marsad.ecss.com.eg/75990>

² محمد المنشاوي ، "الاتفاق السعودي الإيراني برعاية صينية.. صفعة ثلاثة الأبعاد لواشنطن" ، موقع الجزيرة ، 11 اذار 2023 ، متاح على الرابط : <https://www.aljazeera.net/politics>

وطرح الاتفاق العديد من التساؤلات حول أمن الخليج، وما إذا كان ثمة ديناميات جديدة في مسار تنافس القوى الكبرى، قد تتعكس على البيئة الإقليمية ، في هذا الصدد يثار تساؤلان الاجابة عنهما يشكل تقديم فهم أفضل لاتفاق السعودي-الإيراني بوساطة صينية ، المسؤول الأول متعلق بالاستفهام عما إذا كان هذا المسار تكتيكياً أم استراتيجية ؛ والثاني يتعلق بالمكاسب والخسائر لكل طرف من الأطراف الثلاثة التي أخرجت هذا الاتفاق إلى الوجود ، للجابة عن التساؤلات يمكن القول إن التوجه نحو التهدئة وخفض التصعيد تعد استراتيجية اتبعتها الصين لإيجاد منطقة آمنة لتحقيق اهدافها ، إذ أن الصين لا تستطيع المضي في مشروعها الاستراتيجي (الحزام والطريق) بدون التنسيق والتعاون استراتيجيا مع دول الخليج العربي كون المشروع يمر بطريقه البري والبحري عبر إيران ودول مجلس التعاون الخليجي العربي ، الذي يشكل عقدة جيو استراتيجية ليس للصين ومشروعها حسب ، أبدا لمجمل العلاقات وتبادل المصالح الدولية وخاصة موضوع الطاقة¹ ، وبالتالي تتوجه الأنظار إلى الوسيط أو الضامن الصيني؛ للحصول على إجابة عما إذا كان بإمكانه تغيير السلوك الإيراني، الذي تميزت به السياسة الخارجية الإيرانية في الإقليم طيلة السنوات الماضية ، لتجهيز نحو خيارات وحلول جدية تقضي إلى استقرار السلام والامن في الشرق الأوسط وهو ماتسعى له الصين في مبادرتها ؟ ، للجابة عن ذلك يمكن القول أن مؤشرات ايجابية تلوح في الأفق تتعلق بذلك منها :²

- 1- تصاعد شبكة الشراكات الاستراتيجية بين دول منطقة الخليج العربي و إيران مع الصين وبشكل مشترك يوحي بدارك مشترك لدور متعاظم للصين وروسيا في قيادة النظام الدولي .
- 2- تصاعد ردود الفعل سلبا (انظمة وشعوب) من الأدوار الأمريكية في العالم العربي والإسلامي ، فضلا عن القضاء الآسيوي ، وتراجع الدور الأمريكي بسبب السياسات الخاطئة التي اعتمدت من قبل الادارات الأمريكية المتلاحقة كما حصل في بلدان الشرق الأوسط وافغانستان، وفي ضوء ذلك يبدو الانفتاح معقولا

اما فيما يتعلق برؤية النظر السعودية والإيرانية حول الاتفاق ، يمكن القول ؛ عبرت رؤية الجانب السعودي عن قناعة ترسخت لدى صناع القرار في المملكة ؛ أنه لا بد من الإقرار بإرهادات الجغرافيا، إذ

¹ هاني الياس الحديشي ، " الدور الصيني في المصالحة السعودية - الإيرانية " ، المركز الديمقراطي العربي ، 24 مارس/اذار 2023 ، متاح على الرابط : <https://democraticac.de/?p=88843>

² المصدر نفسه .

لطالما كانا المملكة العربية السعودية وإيران خصمين ومتناقضين على القيادة الإقليمية، وقد عززت الثورة الإسلامية في طهران عام 1979 من تناقضهما لكنها لم تخلقه ، غير أن تأثيرها الأهم هو أنها جعلت إيران أكثر قوة في ممارسة نفوذها ، وعليه كان التحالف مع الولايات المتحدة هو الخيار الذي لجأت إليه المملكة للتعامل مع التهديد القائم من إيران ، وقد ظل هذا التحالف فعالاً وناجحاً في أداء مهمته، مُثبتاً فوائده المتبادلة لكلا الطرفين على مدار عقود ، لكن مع شروع الولايات المتحدة في رفع يدها تدريجياً وتغيير أولوياتها الاستراتيجية من منطقة الشرق الأوسط ، مُتخلية عن التزاماتها التقليدية تجاه حلفائها العرب، تاركthem في مواجهة إيران ، لاسيما مع الهجمات على المنشآت النفطية لشركة أرامكو السعودية في بقيق وخريص في سبتمبر/أيلول 2019، ورد الولايات المتحدة الضعيف عليها، لحظة مفصلية في الإدراك الأمني السعودي ، ادركت المملكة عدم جدوى الاعتماد الحصري على التحالف مع الولايات المتحدة، وكثفت جهودها من أجل تنويع شركائها الأمنيين والعسكريين، بما في ذلك تعزيز تعاونها الأمني مع الصين وروسيا ، و عُدُّ التصالح مع إيران أحد تجليات هذا التحول النسبي في العقيدة الأمنية السعودية ¹ .

على الجانب الآخر ، مثلت الرؤية الإيرانية لاتفاق على تولد قناعة بأن الحل الأمثل لتقليل نفوذ الولايات المتحدة واحتواء تدخلات "إسرائيل" في المنطقة هو تخفيف التوترات مع جيرانها العرب بما فيهم السعودية ، اذ عدت إيران التطبيع العربي الإسرائيلي هو التحول الأكثر خطورة في بيئة الأمن الإقليمي في السنوات الأخيرة، من جانب آخر ، يخدم التقارب مع السعودية سياسة إيران تجاه الولايات المتحدة أيضاً، عبر إتمام مصالحة مع السعودية، أهم حفاء الولايات المتحدة من المنطقة، تُجرِّد إيران الولايات المتحدة من أهم أسلحتها بالادعاء بكونها دولة مهددة للأمن الإقليمي والعالمي، فضلاً عن أن إدخال الصين وسيطاً في منظومة الأمن الإقليمي يخفف من احتكار الولايات المتحدة ويصب في مصلحة إيران ² .

فضلاً عن ذلك ، وانطلاقاً من أن المرتكز الأساسي للصين في منطقة الشرق الأوسط هو اقتصادي، فمن مصلحتها استقرار الأوضاع الأمنية لتأمين وضعها الاقتصادي، وهو ما دفعها من قبل إلى إبرام الاتفاق

¹ عارف عبد البصیر ، "أسرار المصالحة السعودية الإيرانية.. ماذا ستكتب الرياض وطهران؟ وما طبيعة دور الصين؟" ، موقع الجزيرة ، 2023/3/13 ، متاح على الرابط

<https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics>

² عارف عبد البصیر ، مصدر سبق ذكره .

ذى الـ25 عاماً مع طهران؛ لإيجاد مرتكز أساسى لها في منطقة الشرق الأوسط دون الاعتماد على مدى نجاح المفاوضات النووية المتوقفة حالياً ، يضاف إلى ذلك أن استقرار الأوضاع في المنطقة يضمن لها استقرار طرق التجارة والاستثمار في طريق الحرير الجديد، بما يساهم في تحسين الظروف الأمنية للمواطنين والشركات الصينية التي تعمل في تلك المناطق ، من جانب آخر، فإن تحسين العلاقات بين إيران وال سعودية يعود بالتفع مستقبلاً على الصين، لاسيما في إمدادات الطاقة إذا ما تزايدت حدة العقوبات الدولية التي تهددها الولايات المتحدة على الصين مع تطور الوضع في بحر الصين الجنوبي وجزيرة تايوان¹ ، وعليه فإن النجاح الصيني ، إلى جانب الحرب في أوكرانيا، يمكن أن يكون بداية صعود تعددية أو ثنائية قطبية في النظام العالمي ، إذ ليس من قبيل الصدفة أن يتزامن الإعلان عن الاتفاق مع نيل الرئيس الصيني، شي جين بينغ، ولاية رئاسية ثلاثة تاريخية ، إذ في ضل استمرار الصراع العربي (السعودي) - الإيراني ، فان الصين ستخد صعوبة جدية تقطع عليها الطريق نحو أوروبا وافريقيا والعالم ، فضلاً عن التوظيف الاستراتيجي للولايات المتحدة لهذه الخلافات الجدية باتجاهات متعددة منها دفع بلدان الخليج العربي وبلدان الجوار العربي إلى تكريس التطبيع مع "إسرائيل" تحت شعار مواجهة استراتيجية للتهديدات الإيرانية ، ومنع تقدم الصين في منطقة الشرق الأوسط لملء الفراغ الذي تتحدث الولايات المتحدة عنه ، وهو الامر الذي يشكل متغيراً فاصلاً نحو تحول النظام الدولي إلى نظام تعددي الاقطاب وفق ماتسعى له الصين وروسيا ومعها شعوب العالم المتضررة من سياسات الهيمنة الأمريكية على امتداد العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر² ، وفي هذا الصدد تؤكد الصين ، وبشكل مستمر في تصريحات مسؤوليتها إنها ما تزال ترفض فكرة ملء فراغ تركه الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، وان توجهها نحو المنطقة هو للتأكيد على أهدافها السياسية والاقتصادية ، وهذا ما يثير تساؤل مهماً حول متغيرات الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للصين، وحول ما إذا كان النفوذ الجيو-استراتيجي الأمريكي في الخليج وعموم الشرق الأوسط سينقبل

¹ فردوس عبد الباقى ، مصدر سبق ذكره .

² هانى الياس الحديثي ، مصدر سبق ذكره .

بفتح المجال للصين بـ"مشاركة العباء"؛ في ما يتعلق بحماية خطوط إمداد الطاقة وأمن الممرات المائية في الإقليم، وما يستتبع ذلك من تداعيات والتزامات وخرائط نفوذ مختلفة.¹

مع ذلك لا يمكن إنكار ما أفرزته الوساطة الصينية في الاتفاق السعودي-الإيراني، في ظهور تساؤلات حول احتمال تحول الصين من لاعب وشريك اقتصادي بارز ومهم لدى دول الشرق الأوسط إلى لاعب وشريك أمني أو عسكري ، في السابق، كانت الإجابة عن هذه المسألة تتراوح بين نفي الرغبة أو القدرة الصينية بلعب دور جيو-أمني بارز في الخليج والشرق الأوسط، أو أن هذا التحول المفترض محل اعتراض شديد من جانب الولايات المتحدة، بوصفه يهدد مصالحها في المنطقة ووجودها العسكري ونفوذها الاستراتيجي لدى حلفائها في عموم الشرق الأوسط. والذي حدث، أن نجاح الوساطة الصينية مع السعودية وإيران حرك التساؤل في ظل ديناميات جديدة، قد تؤشر إلى منظور جديد لأولويات اللاعبين وتفضيلاتهم واصطفافاتهم.

الخاتمة :

هناك توجهات جديدة في علاقات الصين مع دول منطقة الخليج العربي ، وهذه التوجهات تتحدى الاحتكار التقليدي للولايات المتحدة والغرب للمنطقة ، إذ تسعى فيه الصين لتنويع أسواقها والتغلب على اثار الحرب التجارية ، وتعزيز قوتها الاقتصادية ومكانتها السياسية من خلال تأدية دور مهم ، وتتوفر منطقة الخليج فرصة ملائمة لذلك ، بالمقابل ترحب دول الخليج بما فيه السعودية وإيران في ان تصبح دولا محورية جديدة في التجارة والعبور والاستثمار ، وصحيف ان الصين تحاول الافادة من الأزمات لاغتنام الفرص لتحقيق اكتفائها من الطاقة لاستمرار عجلة تميّتها الاقتصادية، الا انها بعيدة عن أن تصبح موازن للولايات المتحدة في المنطقة ، فالولايات المتحدة لا تزال القوة الأعظم في المنطقة ، لاسيما مع وجودها العسكري الواسع في الخليج العربي ، من خلال قواudsها العسكرية ، فقد تكون الولايات المتحدة على طريق تغيير استراتيجيتها ومجادرة الخليج ، لكن هذا لم يحدث بعد ، ومع ذلك ، فإن تحركات الولايات المتحدة تعطي

¹ محمد برهومة ، " ديناميات جديدة: كيف جدد الاتفاق السعودي-الإيراني بوساطة صينية التساؤلات حول أمن الخليج؟ " ، مركز الإمارات للسياسات ، 23 مارس / اذار 2023 ، متاح على الرابط : <https://epc.ae/ar/details/brief/kayf-jddad-alaitifaq-alsaudi-al-irani-biwisata-sinia-altasawulat-hawl-amn-alkhalij>

الصين بعض التحديات فيما يتعلق بالأمن البحري والتوازن بين إيران ودول الخليج ؛ بسبب المخاوف من انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة ، وما يرتبط به من الضمانات الأمنية الأمريكية المستقبلية ؛ لذا تريد جميع الدول الخليجية الحفاظ على علاقات جيدة مع الصين ، التي ممكّن ان يكون لها دورا في الترتيبات الأمنية المستقبلية ، وبما أن الإستراتيجية الصينية في المنطقة ، هي إحدى استراتيجيات تعزيز التعددية القطبية ، التي يبدو أنها تمضي قدما في الشرق الأوسط ؛ لذا قد تتوقع من الصين رعاية علاقاتها مع المملكة العربية السعودية وإيران دون تحدي المصالح الأمريكية ، وهنا تجدر الاشارة أن للولايات المتحدة والصين نفس المصلحة الجيوستراتيجية في الخليج ، والتي تكمن بالاستقرار .

References:

- 1 .Israa Sharif Al-Kaoud, "The Chinese Orientation Towards the Arabian Gulf Region", Al-Nahrain Magazine, Al-Nahrain Center for Studies, Baghdad, Issue (9), 2020.
- 2 .Hikmat Al-Abdel-Rahman, "China and the Middle East: A Historical Study of the Development of China's Position towards the Issues of the Arab Region after the Cold War", (Beirut: Arab Center for Research, 2020).
3. Julia Gurol and Jacopo Scita, "China's Persian Gulf strategy: Keep
- 4 .Andrew Scobell and Alireza Nader, "China in the Middle East: The Cautious Dragon", (California: Rand Corporation, 2016).
- 5 .Adnan Khalaf Hamid, "Chinese Foreign Policy in the Middle East after the Arab Spring", (Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2017).
- 6 .Ashraf Muhammad Kishk, "Chinese Strategy Towards Iran and the Gulf States: The Dilemma of Balancing Interests and Principles", Opinions on the Gulf Magazine, Gulf Research Center, Issue (106), 2016.
7. Abdul Raouf Mustafa Al-Ghanimi, Ahmed Shams Al-Din Laila, "Chinese-Iranian Relations: Prospects for Strategic Partnership in a Changing World", Iranian Studies Magazine, International Institute for Iranian Studies, Issue (11), 2020.